ALIKHTIAR - ATHAOURI - mensuel marocain

N° 51 - PRIX : 2.50 F

الإختيار الثوري

العدد 51
نوفمبر ـ ديسمبر 1980
الثمن 2.50 ف

السقيني محمد

وازان بلقاسم

ابراهيم الاشقر

الحسين المانوزى

ماهو مصير المناضلين لمختطفين ؟

هنيئاً
للأخ
أحمد بن بلة

« المسلسل الديمقراطي » بين المفاهيم المخزنية والمتاهات الإصلاحية

اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين

شعار في راس قائمة المطالب الشعبية

ننشر في هذا العدد رسالتين من زوجتي المناضلين وازان بلقاسم والياس محمد بولحية.

لقد اختطف المناضل وازان سنة ١٩٧٣، ولا يزال مصيره مجهولا حتى اليوم. أما المناضل الياس محمد المدعو "بولحية" فلقد تم اعتقاله سنة ١٩٦٣، ومنذ ذلك الحين لم يظهر له اثـــر.

وجاءت الرسالتين ضمن الاستفسار عن احوال هذين المناضلين وعن مصيرهما.

وكما سبق أن أثرنا قضية المناضلين المختطفين والمجهولي المصير لحد الان مثل المانوزى الحسين والاشقر ابراهيم، نثير من جديد عن طريق هاتين الرسالتين مصير هذان المناضلان وكذلك قضية المناضل الشاب الدفيني محمد الذى تم اعتقاله سنة ١٩٧٤، والذى لم يقدم لاية محاكمة ولا يزال مصيره مجهولا هو الاخر.

● ... "اني ام لعشرة أطفال، اعتقل زوجي وازان بلقاسم من فكيك في ١٩٧٣/٤/١٧. مخازني بدائرة فكيك تحت رقم ٥٦/٧٢٧ م. ب. وسيق الى السجن المدني بالقنيطرة تحت رقم ١٨٣٥٣.

حوكم بالمحكمة العسكرية مع مجموعة من المعتقلين، وصدر في حقه الحكم بالبراءة حسب ما ثبت في الحكم الجنائي تحت عدد ١٧٨٤/٨٧٥٤ الصادر بتاريخ ٣٠ غشت ١٩٧٣، ضمن المجموعة المبرأة والتي لم يطلق سراحها فور اصدار الحكم مع العلم أن هذه المجموعة أعيد النظر في حقها سنة ١٩٧٦، ومنذ التاريخ الاول والثاني لم يظهر له اثر لحد الان.

وقد كتبنا الى سيادتكم عدة رسائل مضمونة كان من ضمنها: الاولى بتاريخ ٧٦/٥/٢٨ تحت رقم ٣٥٥. والثانية بتاريخ ٧٨/٨/٤ تحت رقم ٩٣٧. والثالثة بتاريخ ٨٠/١/٤ تحت رقم ٥٠٤. والرابعة بتاريخ ٨٠/٢/٢٩ تحت رقم ٢٠٣.

الرسالة الاولى والثانية كانتا بمثابة استفسار عن مصير زوجي وازان بلقاسم وابن عمه وازان حمو. نفس العمل ونفس المقر. هذا الاخير أطلق سراحه مؤخرا (يوليوز ٧٩)، من دائرة سيدى بنور، وقد كاتبنا السيد المفتش العام للقوات المساعدة برسائل مماثلة دون أن نتوصل منكم ولا من هذا الاخير بأى اشارة أوتوضيح.

وزيادة على ذلك فقد قمنا بمحاولات قصد الاتصال بسيادتكم فلم نحظ الا بمقابلتين يائستين مع بعض مساعديكم في وزارتكم والمفتشية العامة للقوات المساعدة.

ونشير لكم بأن ابن عمه المذكور اخبرنا بانهما تفارقا سنة ١٩٧٤، حيث اتجه كل منهما الى حيث لا يعلم، على متن سيارة جيب دون أن يعلم أنه مكث في دائرة سيدى بنور زهاء ثلاث سنوات.

... "لهذا أتساءل سيدى الوزير ما مصير زوجي المبرى؟ ما مصيره. هل قضى نحبه؟ فقد تفاءلت سيدى الوزير وتفاءل أطفالي المتشردون. وتفاءل الناس معي بعد العفو الملكي الاخير على المحكومين، غير أن للتفاؤل والصبر حدودا.

انني اناشدكم بما يخوله لكم القانون لتتدخلوا في قضيتي لاطلاق سراح زوجي وأب أطفالي.

وتقبلوا سيدى من أم معذبة وزوجة حائرة أخلص التحيات.

الامضاء: فاطمة بنت ابراهيم

• • •

● أنا الموقعة أسفله زوجة الياس محمد بن علي بولحية الطاطي المعتقل في الدار البيضاء سنة ١٩٦٣، ومنذ ذلك الحين لم نجد له خبرا نطمئن اليه، ولا عثرنا له على أثر يدل على حياته أو مماته باستثناء اشاعات نسمعها فينة بعد أخرى، مرة تبعث على الامل ومرة تبعث على اليأس، ثم سرعان ما تتبخر ويبقى الغموض أمامنا على مصير زوجي هل هو ما زال على قيد الحياة أم لا الى أن سمعت بخبر العفو الملكي الاخير في شأن المعتقلين والمغتربين السياسيين، ذلك العفو الذى أدخل السرور على قلوب جميع المغاربة الذين يحبون الخير لبلادهم ويسعون لتقوية الجبهة الداخلية لمواجهة أعداء وحدتنا الترابية، وخاصة العائلات التي هي في مثل وضعيتي، فانتعش الامل، وأطلق سراح

الفوج الاول والثاني وانتظرت بفارغ الصبر من يبشرني باطلاق سراح زوجي منذ اليوم الاول الذى سمعت فيه بصدور العفو الملكي الكريم، ولكن لحد الساعة ــ يا معالي الوزير، ما زلت أنتظر وما زلت أعلل النفس بالامال والاماني، وذلك ما حملني أن أكتب الى معاليكم هذه الرسالة الاستفسارية عن مصير زوجي ومتمثلة بقول الله عز وجل في قصة سيدنا يوسف عليه السلام (لا تيأسوا من روح الله، انه لا ييأس من روح الله الا القوم الكافرون).

ان زوجي محمد بولحية قد قضى ايام شبابه كلها في الحركة الوطنية منذ أوائل الاربعينات، وهو من المقاومين الاوائل في الدار البيضاء، ومن رجال جيش التحرير في الصحراء المغربية الذين قاموا بواجبهم الوطني وساهموا في تحرير البلاد من الاستعمار البغيض.

ولاجل هذه الاعتبارات النضالية والانسانية كان أملي وطيد في أن ينال عويلي وبكائي ونداني الانساني عناية واهتمام السيد الوزير الاول وزير العدل حتى يطلق سراح زوجي ان بقي في الحياة.

وفي انتظار ذلك أرجو أن تتفضلوا بقبول تحياتي وتقديري.

ضحية أخرى

أربع سنوات من المعاملة اللاانسانية والتعذيب الوحشي داخل سجون النظام، كانت نتيجتها وفاة المناضل الخبشي محمد.

لقد كان الشهيد ضمن المجموعة التي تمت محاكمتها في غشت ١٩٧٣، بالدار البيضاء حيث حوكم بعشر سنوات سجنا. وفي نوفمبر ١٩٧٧، أطلق سراحه مع سبعة مناضلين من نفس المجموعة. لكن آثار الاعتقال وتراكم المصاعب المادية والمعنوية منذ تاريخ اعتقاله، ادت به الى الانهيار العصبي الذى دفعه الى وضع حد لحياته.

في هذا الصدد بعث رفاقه الذين لا زالوا رهن الاعتقال منذ ١٩٧٣، رسالة يعبرون فيها عن مدى الحزن والاسى الذى يملأ قلوبهم وعن تعازيهم لاهله ورفاقه.

ونحن اذ نقف اجلالا أمام روح الشهيد، نواسي عائلته في هذا المصاب، ونحمل النظام الرجعي مسؤولية هذا الحدث الخطير الذى أودى بحياة المناضل الخبشي والذى يتهدد العشرات من المناضلين سواء الذين أفرج عنهم أو الذين لا زالوا قابعين في زنازن النظام.

نداء الى الرأى العام الوطني والدولي

نحن عائلات المعتقلين السياسيين بالسجون الثلاثة: المركزى والمدني بالقنيطرة والمدني (لعلو) بالرباط، نثير انتباه الرأى العام الى الاوضاع الصحية التي ما انفكت تزداد استفحالا لابنائنا وبناتنا، فزيادة على الامراض العامة التي تنخر الجميع وأبرزها المرض العقلي الذى أصاب ابنينا أشديني، وألبو حسن، والاوضاع التي اصبح عليها ابناؤنا وبناتنا بالسجن المدني بالقنيطرة حيث حرموا من الزيارة المباشرة كما حرموا من الحمام منذ ١٠ أشهر، يضاف اليوم:

ــ اهمال الحالة الخطيرة التي يوجد عليها ابننا بن الصغير عبد الهادى الموجود حاليا بمستشفى السويسي بالرباط، هذه الحالة التي جاءت نتيجة ما تعرض له على يد البوليس أثناء وجوده في مركز الشرطة واهمال حالته خلال مقامه بالسجن المدني بمكناس، مما أدى الى تردى حالته الصحية والى ضرورة اجراء خمس عمليات جراحية على معدته وأمعائه في ظروف لا تتعدى الشهرين، ولا زالت حياته مهددة لحد الان، حيث لا يقوى على القيام بأية حركة.

ــ اهمال حالة ابننا مداد محمد، الموجود هو الاخر بنفس المستشفى، والذى نقل اليه لاجراء عملية جراحية على الامعاء، حيث ما زال ينتظر الطبيب أسبوعين مع أن حالته جد متدهورة.

هذا دون الكلام عن الظروف التي تمر فيها الزيارة في المستشفى حيث لا يسمح بالدخول الا لفرد واحد من العائلة ولمدة جد قصيرة زيادة على منع الكتب والمجلات.

اننا اذ نهيب بالرأى العام للتضامن معنا ومع أبنائنا من أجل انقاذ حياتهم، نلفت انتباهه الى أن هذه الحالة لا تؤكد فقط استمرار وجود المعتقلين السياسيين في المغرب، بل استمرار هذا الوجود واستمرار الاهمال والتماطل في انقاذ حياتهم.

واذ نشير كذلك الى هذه الحقائق نعيد تأكيد مطلبنا ومطلب كل جماهير شعبنا ومطلب القوى السياسية الديموقراطية التي ساندتنا الا وهو: اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وعودة المغتربين والمنفيين.

عائلات المعتقلين السياسيين

توصلت الجريدة في الشهر الماضي، من السجن المركزى بالقنيطرة، ببيان موقع من طرف مائة وخمسة مناضلا.

وفي ما يلي نص البيان:

تحل يومه الاربعاء ٢٩ أكتوبر ١٩٨٠، الذكرى الخامسة عشرة للاغتيال الشنيع الذى تعرض له المناضل المهدى بنبركة. اننا نحن المعتقلين السياسيين الموقعين أسفله اذ نحيي هذه الذكرى فانما نعبر بذلك عن ادانتنا واستنكارنا للاغتيالات السياسية والتصفيات الجسدية التي يتعرض لها مناضلو الشعب المغربي متضامنين في نفس الوقت مع عائلة الشهيد ومع الحركة الجماهيرية وقواها المناضلة في نضالها ضد أشكال القمع والاضطهاد ومن أجل انتزاع الحريات الديموقراطية وكل حقوق شعبنا.

المعتقلون السياسيون بالسجن المركزى بالقنيطرة
١٠٥ توقيعا

في ذكرى الشهيد المهدي بنبركة

نظمت جريدة الاختيار الثورى يوم السبت ٢٥ اكتوبر، مهرجانا لاحياء الذكرى الخامسة لاختطاف واغتيال الشهيد المهدى بنبركة. وقد تميز هذا المهرجان بالعروض الهامة والنقاش الذى دار حولها، والذى جسد نوعية الاهتمامات لدى الجمهور المغربي حول قضايا الثورة بالمغرب واشكاليتها في الظرف الراهن. وقد كانت بداية المهرجان، بعد دقيقة صمت ترحما على ارواح شهداء شعبنا، مع كلمة مندوب منظمة التحرير الفلسطينية ببروكسيل الذى القى كلمة هامة خلفت صدى ايجابيا طيبا. وفي ما يلي النص الكامل لهذه الكلمة:

ايتها الاخوات، ايها الاخوة..

اعتقد انه من الواجب علينا في الذكرى الخامسة عشرة لاغتيال المناضل المهدى بن بركة، ان نلقي نظرة سريعة على الخريطة الجغرافية السياسية لما اصطلح على تسميته بالعالم الثالث، حتى ندرك عنف الصراع الذى يحتدم ويشتعل في ارجائه، بين الشعوب التي هبت لتحقق حريتها واستقلالها وبناء مستقبلها، وبين القوى الامبريالية وعملائها، التي ما انفكت تعمل على احكام قبضتها على شعوب العالم، والسيطرة على مقدراتها وثرواتها.

ان نظرة سريعة الى صفحات الماضي القريب، تضعنا أمام رموز تاريخية هامة لعبت ادوارا قيادية رائعة في تحريك جماهير العالم الثالث، وعملت على توعيتها وتوجيهها الى شتى طرق النضال السياسي والاقتصادى والعسكرى والنقابي.

اننا ندرك حقيقة تاريخية عندما نقول ان الشهيد المهدى بن بركة كان احد هؤلاء الرموز الشجاعة التي لعبت دورا قياديا ثوريا لحركات التحرر ليس في المغرب العربي والمشرق العربي فحسب، ولكن في العالم الثالث كله، الى جانب تأثيراته الفعالة في الاوساط الديموقراطية والتقدمية في اوروبا.. وهذا ما حدا بالقوى الامبريالية وعملائها ان تخطط بكل ما تملك من اجهزة ووسائل مختلفة لاقتراف جريمتها، بالتخلص من المناضل المهدى بن بركة.

ايتها الاخوات، ايها الاخوة..

لقد اغتالوا بن بركة، واغتالو تشي غيفارا، وقبلهما لومومبا، وغيرهم كثيرين، ولكننا نرى جميعا انهم اخطاوا في تصوراتهم واهدافهم لانهم لم يستطيعوا ان يغتالوا الشعوب الثائرة المناضلة التي اقتدت بتعاليم وافكار تلك الشخصيات التاريخية التي لم تمت في وجدان وضمائر شعوبنا في العالم الثالث..

ايتها الاخوات، ايها الاخوة..

اننا كثورة فلسطينية تعرضت ولا زالت تتعرض لاشرس حملات التصفية والابادة التي تشنها القوى الامبريالية والصهيونية وعملائها في المنطقة، لن ننسى أن الشهيد بن بركة كان من اوائل المناضلين العرب الذين تبنوا افكار ومبادئ الثورة الفلسطينية في بداية انطلاقتها بقيادة حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، وحملها وسط أعاصير المعارضة العربية والدولية، وعرضها أمام مؤتمرات اقليمية ودولية شتى، كالمؤتمرات الافريقية، والاسوية وغيرها، وعمل على مساعدة وتسهيل مهمات قيادة ثورتنا في شتى الميادين السياسية والديبلوماسية..

نقف اليوم لنتامل الماضي القريب، حتى ننظر الى الحاضر الذى يتفجر ثورات وحركات نضالية في كل القارات، وحتى ندرك أن بذور الثورة والفكر الثورى التي غرسها هؤلاء الابطال التاريخيين قد أثمرت وحققت الاستقلال لكثير من شعوب العالم الثالث، ولا زالت تترعرع في شتى بقاع العالم، بالرغم من المناورات والمؤامرات وممارسة شتى انواع القمع والارهاب والسيطرة. فكما انتصرت ثورات شتى في افريقيا وامريكا اللاتينية، وآسيا، ستنتصر ثورتنا الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني في داخل الاراضي المحتلة وخارجها، وستنتصر كل حركات التحرر وقوى التقدم في العالم العربي وفي العالم الثالث..

عهدا لشهيدنا بن بركة، ولكل الشهداء الذين تساقطوا ولا زالوا يتساقطون على امتداد الارض العربية وبلاد العالم الثالث، ان تظل صورته ونضالاته وتعاليمه في ضمائرنا ووجداننا، على طريق النضال الطويل والشاق، وعلى درب مسيرة التحرر التي مهما طالت وواجهت من عراقيل ومصاعب، فانها لا بد أن تنتصر.

وانها لثورة حتى النصر

مكتب منظمة التحرير الفلسطينية

ببلجيكا

فرنسا

العمال المغاربة يرفعون اصواتهم من باطن الأرض

في الشهر الماضي شن العمال المغاربة بمناجم الفحم في شرق فرنسا اضرابا غير محدود للمطالبة بمجموعة من حقوقهم. وقد التحق بهم فيما بعد العمال المغاربة الذين يشتغلون هم الاخرون في مناجم الشمال.

لقد عرف انتاج الفحم بفرنسا أزمة خانقة نظرا لارتفاع تكاليف استخراجه من باطن الارض. ولهذا السبب لجأت الشركات المشرفة على استغلال الفحم، الى تشغيل عدد كبير من العمال المغاربة حيث يكلفونها اقل مما يكلفها العمال الفرنسيون. وكان في اعتقادها ان هؤلاء العمال المغاربة، بحكم جهلهم لقوانين الشغل، اضافة الى ظروف وشروط تشغيلهم، سوف يكونون تحت رحمتها.

هكذا، منذ سنة ١٩٧٥، يوجد ما يقرب من ٣٥٠٠ مغربي في مناجم الشمال (بادكالي) وحوالي ١٢٠٠ في شرق فرنسا (اللورين). وجلهم يشتغلون في باطن الارض كحفارين، دون أية امكانية للتطور المهني، وهم الوحيدين الذين لا يتمتعون بالحقوق الممنوحة لعمال المناجم بحكم تواطؤ السلطات المغربية مع ادارة الشركات:

× عقدة شغلهم محدودة المدة: ثمانية عشر شهرا في البداية، وبعد رجوعهم الى المغرب لمدة أربعة أشهر، تجدد العقدة لمدة سنتين حسب الحاجة، وبشرط أن تكون حالتهم الصحية جيدة. ويتضح هنا أن ادارة الشركات كانت تستهدف عن طريق التحكم في يد عاملة رخيصة وطيعة للغاية، التراجع شيئا فشيئا عن مكاسب كافة العمال المنجميين.

× ليس لهم الحق في تعويضات التقاعد والضمان الاجتماعي.

× ليس لهم الحق في تجديد عقدة العمل في حالة حادثة شغل أو مرض.

× التعويضات العائلية ضئيلة بالمقارنة لما يحصل عليه رفاقهم الاخرون.

× ليس لهم الحق ـ الا نادرا ـ في بعض المكافآت.

× ليس لهم الحق في الامتيازات التي يخولها قانون عامل المنجم: تعويضات العطلة والتدفئة (الفحم) والسكن...

فهؤلاء المغاربة يسكنون في بيوت خشبية قزمية، كل اثنين أو ثلاثة منهم في بيت لا تتجاوز مساحته عشرين مترا مربعا، مقابل اداء كراء شهري قدره ستين فرنك فرنسي لكل واحد. هذا في الوقت الذي يسكن فيه جل العمال الاخرون بالمجان في مباني تابعة للشركات المنجمية.

فعن طريق نهج هذه السياسة الاستغلالية تجاه عمالنا المهاجرين، حققت الشركات المعنية أرباحا طائلة لا تقل سنويا عن عشرين مليون فرنك.

وحسب علمنا، فانه قد تم فسخ ثلاثمائة عقد للعمال المغاربة منذ ١٩٧٥، بسبب مرضهم، وارجعوا الى المغرب، جلهم دون ادنى تعويض، ومن بينهم من توفي من جراء المرض الذي يصيب عادة عمال الفحم والذي يدعى بـ"السيليكوز"، وهذا ما حدث للمواطن المغربي محمد الغزواني الذي توفي بعد ثمانية أيام من ارجاعه الى المغرب. زد على ذلك عدد من المغاربة الذين قتلوا داخل المناجم بسبب احداث الشغل أو لاسباب أخرى، ومنهم على سبيل المثال محمد قاطة، ومحمد الصغير.

لقد بدأ النزاع بين العمال المغاربة والشركات المذكورة بعدما حجزت هذه الاخيرة جزءا من أجور خمسمائة عامل عادوا متأخرين من عطلتهم بالمغرب، كثمن لتذكرة الطائرة التي يتلقونها كل سنة. وتحول الصراع الى نضال شامل، حيث طالب العمال بحقهم في الحصول على "قانون عامل المنجم"، وباقي حقوقهم التي هضمت حتى اليوم.

وقد دام هذا الاضراب أكثر من ثلاثة أسابيع، وتوج بمظاهرة محلية ومظاهرة مركزية بباريس نظمتها نقابة السي جي تي، كما رافق ذلك اضراب تضامني لمدة أربعة وعشرين ساعة لكل عمال المناجم.

وأمام صمود العمال ووحدتهم استغاثت ادارة الشركات بالسلطات المغربية لاخماد الاضراب. لقد عودتنا الحكومة المغربية على اتخاذ موقف المتفرج بخصوص وضعية عمالنا المهاجرين. فلم تحرك ساكنا طوال هذه السنوات كلها للدفاع عن حقوق عمال المناجم. بل بالعكس، فقد تواطأت مع الباطرونات وسخرت كل وسائلها وخاصة الوداديات البوليسية والقنصليات المحلية لتهديد العمال المضربين وحثهم على استئناف الشغل بالشروط التي تضعها ادارة المناجم.

وهكذا أقدمت السفارة المغربية على امضاء محضر اتفاق مع ادارة الشركات، على ظهر العمال المضربين، سيحصل بمقتضاه العمال المغاربة على قانون عمال المناجم بعد انتهاء عقدتين محدودتين في المدة.

ويبقى معرفة ما هي ابعاد هذا الاتفاق الذي أبرم في غياب النقابات العمالية. وهل بالفعل سيعترف للعمال المغاربة بكل حقوقهم مثل باقي العمال؟

كيفما كان الحال، فقد اظهر هذا الاضراب وضع عمالنا في المهجر وتعرضهم للاستغلال الفاحش وعدم توفرهم على أية ضمانات. لكن بالمقابل ابرز هذا الاضراب البطولي مدى كفاحيتهم واستعدادهم للتضحية دفاعا عن حقوقهم، كما أكد على أنه بتلاحم العمال المغاربة ووحدتهم وتضامنهم مع بقية رفاقهم العمال، يمكن تحقيق الانتصارات والحد من سياسة الاستغلال وعواقبها.

الولايات المتحدة: نحو تعزيز الأنظمة الرجعية في العالم

ان نتائج الانتخابات الامريكية التي أسفرت على فوز المرشح الجمهوري، لا تختلف عن سابقاتها، من حيث أنها لا تغير في شيء من طبيعة النظام الامريكي الذي يبقى نظاما رأسماليا امبرياليا، سواء كانت ادارة البيت الابيض "ديموقراطية" او جمهورية. فكلا الحزبين يدافع على المصالح الاحتكارية والامبريالية ويعمل على توسيع هيمنتها عبر العالم.

ولتبيان هذه الحقيقة، تكفي الاشارة الى أن الرئيس كارتر "الديموقراطي" هو الذي وقف بجانب الشاه حتى آخر لحظة. والرئيس كيندي "الديموقراطي" هو الاخر مسؤول عن الاعتداء الفاشل ضد الجمهورية الكوبية وهو الذي دشن الحرب ضد الشعب الفيتنامي. أما الرئيس نيكسون "الجمهوري" فهو المسؤول على تدمير وتقتيل شعوب جنوب شرق آسيا وهو مدبر الانقلاب الفاشي ضد حكومة الليندي الوطنية في التشيلي.

الا أن الجمهوريين يتميزون بتطرف أكثر في شتى المجالات: الميز العنصري تجاه المواطنين الامريكيين السود، مناهضة الافكار التقدمية بكيفية هيستيرية ومساندة الانظمة الاكثر رجعية وديكتاتورية، مواجهة نضالات الشعوب باقبح الوسائل واشرسها، ومعاداة الدول الاشتراكية...

وانطلاقا من كل هذا فان وصول ريغان الى البيت الابيض سوف ترافقه بدون شك تغييرات على مستوى السياسة الخارجية:

١) على مستوى الشرق الاوسط: الدعم اللامشروط للصهاينة ومساندة افكارهم التوسعية، واعتبار منظمة التحرير "مجموعة ارهابية" رغم الاعتراف الدولي الذي انتزعته الثورة الفلسطينية حتى على مستوى الامم المتحدة. وكل هذا ينبئ بأن المنطقة ستعرف تصاعد الحملة التي تهدف الى تصفية المقاومة الفلسطينية وكل تواجد تقدمي في المنطقة، والى جانب ذلك تثبيت الانظمة العميلة مثل السعودية والاردن ومصر...

٢) على الصعيد الافريقي: ان القارة السوداء لم تكن ضمن اهتمامات الامبريالية الامريكية الاساسية، حيث انها تقع اكثر تحت تاثير الامبريالية الاوروبية وخاصة فرنسا، وذلك في اطار توزيع مناطق النفوذ بين أقطاب الامبريالية العالمية. الا أن الامبريالية الامريكية لعبت دورا مساعدا في اطار التآمر ضد شعوب افريقيا، سواء بتوفير الوسائل المادية لتدخلات الامبريالية عن طريق النظام الرجعي المغربي في زايير، أو بالدعم الذي تقدمه لنظام جنوب افريقيا العنصري في اعتداءاته المتكررة على الثورة الانغولية.

وبدون شك أنه مع مجيء ريغان الى واشنطن، ستعرف العلاقات الثنائية مع جنوب افريقيا تطورا ملحوظا، الشيء الذي سيترتب عنه تصاعد في السياسة العدوانية التي ينهجها النظام العنصري ضد شعوب المنطقة.

٣) على مستوى أمريكا اللاتينية: ان سياسة "الدفاع عن حقوق الانسان" التي زعم الرئيس كارتر تبنيها، لم تسفر على نتائج تذكر. ورغم ذلك فان الاوساط المحافظة استنكرت هذه السياسة خاصة بعد انتصار الثورة الساندينية في نيكاراغوا، حيث يؤاخذون على ادارة كارتر أنها لم تعمل على ايجاد بديل "معتدل" لنظام سوموزا قبل انتصار الثورة الساندينية.

وبدون شك أن الادارة الجديدة سوف تعمل بجميع الوسائل على تدعيم الانظمة الديكتاتورية في كل من التشيلي والارجنتين وبوليفيا والاوروغواي والسالفادور... تلك الانظمة التي لم تغير اسطورة "الدفاع عن حقوق الانسان" من واقعها في شيء. كما أن الادارة الجديدة سوف تبذل كل الجهود لتشديد المضايقة على كوبا والانظمة التقدمية في بحر الكرايب، وستحاول ضرب الحصار على النظام التقدمي في نيكاراغوا، شبيه بالحصار المضروب على كوبا منذ حوالي عشرين سنة.

٤) على مستوى المغرب العربي: لقد حرصت الادارتين السابقتين (نيكسون ـ كارتر) على نهج سياسة الموازنة حيال الصراع الدائر في منطقة المغرب العربي حول الصحراء المغربية، وذلك حفاظا على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية في هذه المنطقة. ونادرا ما ستخرج ادارة ريغان الجديدة عن هذا الخط. لكن هذا لا يعني عدم مساندتها للنظام المغربي الذي يتبنى نفس المفاهيم ويتوخى نفس الاهداف: الدفاع عن الحضارة الغربية والحفاظ على مصالح الاحتكارات الامبريالية.

ان من بين المسؤولين الامريكيين الجدد أكثر من واحد اشتهر في الماضي القريب بمواقفه المتطرفة والمعادية لمصالح الشعوب الطامحة الى التحرر من قيود الاستغلال والاستعمار.

مع كل هذا، ورغم ما يشكله وصول ريغان الى رئاسة الدولة الامبريالية العظمى من أخطار على مستقبل النضال التحرري في العالم، فان الشعوب المناضلة ستعرف كيف تواجه أعداءها مهما بلغت درجة القمع والارهاب المسلط عليها، مثلما واجهتهم بالامس القريب وانتصرت عليهم في فيتنام وانغولا ونيكاراغوا وايـــران... ■

ملف

"المسلسل الديمقراطي" بين المفاهيم المخزنية والمتاهات الأصلاحية

من البديهي أن الممارسة السياسية للنظام المغربي ما هي الا تعبير حي عن مصالح قاعدته الاجتماعية: الطبقة الاقطاعية الرأسمالية المتمادية في استغلال جماهير شعبينا وتسخير طاقاته الاقتصادية والبشرية لصالح الرأسمالية العالمية. وخدمة لهذه الاهداف الاستغلالية بالذات، اعتمدت سياسة النظام محورين أساسيين:

* ابعاد الجماهير الشعبية من مراكز التقرير عن طريق القمع المنهجي كوسيلة أساسية لحفظ وصيانة السلطة في شاكلة حكم مطلق يكاد يكون حكما فرديا مشخصا..

* المناورة السياسية و"الانفتاح" تجاه الفئات البورجوازية والبورجوازية الصغيرة وجماعات التقنوقراط والمنتفعين، مقابل تكريس العداء تجاه أوسع الجماهير الشعبية وقواها الثورية.

وجوهر هذه السياسة هو نفسه الذى مارسه المخزن تاريخيا عندما كان يواجه جماهير الشعب بقوة الحديد والنار، من أجل فرض سيطرته عن طريق الغزو العسكرى ويسعى في نفس الوقت الى التفاوض مع بعض القبائل والتركيز على رؤسائها وقادتها بهدف جلبهم اليه ودمجهم في النظام المخزني، والعمل على زرع التفرقة وسط القبائل وتنمية مصالح بعضها على حساب البعض الاخر، وفقا لمبدئه المعروف والقار: "فـرّق تسـد".

واذا كان النظام الراهن قد احتفظ بهذا الجوهر، فانه قد عمل أيضا على اضفاء حلة من "العصرنة" و"الدمقرطة" على سياسته المخزنية العتيقة، وهو ما تجلى خلال السنوات الاخيرة فيما سمي بـ"المسلسل الديموقراطي"، والذى لا تختلف طبيعته في شيء عن طبيعة الخط السياسي الذى نهجه النظام باستمرار في عهد الاستقلال الشكلي، وقوام هذا الخط: ابعاد الجماهير عن مراكز التقرير والتسيير بواسطة القمع، كاستراتيجية، والانفتاح والمساومة مع الفئات الوسطى كتكتيك ومناورة سياسية..

ومما لا شك فيه، أن سياسة "الانفتاح" قد لقيت تجاوبا من جهة لدى البورجوازية المتوسطة القاصرة والعاجزة تاريخيا عن أداء دورها الوطني المناهض للاقطاع والامبريالية، ومن جهة أخرى لدى بعض الفئات البورجوازية الصغيرة ومجموعات التقنوقراط والمنتفعين. وهو ما تجلى في مواقف وممارسة الخط الاصلاحي الدخيل على الحركة الاتحادية، والذى يجسد في نفس الوقت امتدادا ممسوخا لحركة "الاجتماعية الديموقراطية" العالمية.

انه بدون هذا التجاوب، وتلك المساهمة النشيطة للتيار الاصلاحي في "المسلسل الديموقراطي"، والتزكية التي منحها اياه باسم الجماهير ونيابة عنها، لما حقق النظام ما حققه من تشويه للديموقراطية، واستفادة لصالح الحكم المطلق المتستر وراء الشعارات والمزاعيم الجوفاء.

ضمن هذا الاطار العام، سنتعرض لـ"لمسلسل الديموقراطي" المذكور، مركزين على فضح نوايا الحكم ومخططاته، وموضحين في نفس الوقت دور التيار الاصلاحي، وما ألحقه من أضرار بقضية الديموقراطية الحق.

المفاهيم المخزنية

ان النظام المغربي كان دوما ولا يزال صريحا في طرحه لمسألة الديموقراطية في المغرب. فلطالما ردد أن الديموقراطية بالنسبة له لا تعدو أن تكون صيغة للتساكن: تساكن الحاكمين والمحكومين. فما يهمنا هنا ليس الدخول في مجادلات عقيمة حول النوايا الحقيقية للنظام من وراء "تجاربه الديموقراطية" ولكن تبيان أهدافه الانية والبعيدة وكيفية توظيفه لهذه التجارب لخدمة هذه الاهداف.

في هذا الاتجاه يمكن القول أن الحرص الدائم للنظام كان ولا يزال هو احداث أكبر ما يمكن من الرواج السياسي. فالطابع الاساسي للخطاب الايديولوجي السياسي للنظام، يبقى هو الازدواجية. فمن جهة نجد المفاهيم المغرقة في التخلف الاقطاعي الرجعي ومن جهة ثانية نجد التهافت الليبرالي اللهجة والشكل.

ويمكن تلخيص المفاهيم السياسية للحكم في جملة مبادئ تشكل منطلقات ممارساته السياسية.

ـ مبدأ قداسة الشخص والعائلة: وهذا المبدأ اذ يعكس استمرارية العقلية المخزنية، فانه يهدف الى وضع قمة النظام في معزل عن الصراع، أي في موقع الحكم المتعالي فوق الجميع..

ـ مبدأ حرمة النظام وقيمه وعدم جواز المس بهما أو حتى التفكير في ذلك. فأي تعامل أو لعبة سياسية كانت يجب أن تندرج في هذا الاطار الواضح: اطار احترام الهيكل العام وتجنب المساس به. أو بتعبير آخر، يستمد العمل السياسي مشروعيته من مشروعية النظام القائم والقيم السائدة.

ـ ضرورة تواجد جماعات وهيئات سياسية، شريطة عدم السماح لاحداها بالتقوى أكثر من اللازم وتشجيع التنافس والصراع فيما بينها. وذلك لتشكل هذه الهيئات حزاما واقيا بالنسبة للنظام يخفف من وقع الازمات ويشكل مجالا للتنفيس عنها..

لقد شكلت الدساتير باستمرار تقنينا لهذه المفاهيم واطارا يكفل للنظام امكانية التحكم في زمام اللعبة السياسية والقدرة على تمطيطها أو توقيفها حسب الظروف المرحلية المعينة. فالدستور الممنوح الذي يؤطر التجربة البرلمانية الاخيرة، لا يترك أي مجال للغموض أو اللبس في هذا الصدد. (انظر ملف الاختيار الثورى عن الدستور ـ العدد ٤٨). وهو يعكس بدقة متناهية أوضاع السلطة في المغرب، حيث تلتقي خيوطها كلها في يد الملك المجسد للحكم المطلق دستوريـــا.

ان هذه المفاهيم وصيغها القانونية، توضح بجلاء ماذا يعنيه النظام بتعريفه للديموقراطية على انها برنامج للتساكن والتمازج، بل عبر عنه بوضوح أكثر، لمن يعاني من عسر في الفهم، عندما حدد في الاستفتائين الاخيرين، المدة الزمنية المخصصة للصراع السياسي بشهر أو شهر ونصف، مرة كل ست سنوات.

ان الهدف الثابت للنظام، من تجاربه الديموقراطية، هو التنفيس عن أزمته وتثبيت شرعيته من وراء واجهة برلمانية لا تمس احتكاره الفعلي للسلط. ولخدمة هذا الهدف المعلن، حرص ويحرص باستمرار على افراغ الديموقراطية من محتواها الحقيقي وتمييعها، بجعلها مجرد لعبة تنافس سياسي يتصدر دفتها من موقع "الحكَم" الابوى الذى تتهافت عليه كل الاطراف للتظلم والتباكي على أعتابه. لكن النظام واع في ذات الوقت لضرورة سجن الحركة الوطنية في قفص هذه الحلقة المفرغة. ومن ثم كان توجهه باستمرار لجر القيادات وتوريطها.

ان مراجعة قصيرة لحلقة الانتخابات المفرغة التي عرفها مغرب الاستقلال الشكلي، بدءا من معارك انتخابات المجالس البلدية والقروية في مطلع الستينات والتجربة البرلمانية الاولى.. وصولا للتجربة الاخيرة، لتبرز الحقيقة الثابتة التالية:

التجربة البرلمانية الاخيرة

تهافت النظام لتنظيم الاستفتاءات الدستورية والانتخابات كلما عصفت به الازمات، لتطويق انعكاساتها حرصا منه على ضمان استمرارية نوع من النشاط السياسي (أو على الاصح الرواج السياسي) في ظل استمراريته كنظام، وتشبث مشروعيته.

لكن هذه المراجعة، تبرز من ناحية أخرى، تردي موقف الحركة الوطنية ـ من خلال مواقف قيادتها ـ بالنسبة للمعارك الانتخابية. فمن موقع التصدي النضالي والمواجهة السياسية في المعارك الاولى، انتقلت الحركة الوطنية الى موقع التزكية والدوران في فراغ المؤسسات السكلية.

فالتجربة الاولى كانت بالنسبة للقوى التقدمية الديموقراطية مجالا نضاليا تمكنت فيه من تحقيق نجاحات هامة، لا بحساب المقاعد ولكن بالمردود النضالي. يقول الشهيد المهدي بنبركة في هذا الصدد: "الحقيقة أن المعركة الانتخابية انما كانت احدى الواجهات التي نخوض من خلالها النضال في المغرب لتصفية الاوضاع الفاسدة الناتجة عن تحكم الاستعمار الجديد وتحالفه مع الاقطاع المحلي والمصالح الاحتكارية.

وقد نجحنا في اعطاء هذه المعركة صبغتها الحقيقية حتى لا يغتر شعبنا العربي في المغرب ويظن أن مجلس النواب من شانه أن يتقدم بالبلاد على طريق الحياة الديموقراطية الصحيحة. فقد ادرك الناخبون أن الانتخابات انما كانت حلقة من مخطط الاستعمار الرامي الى تركيز سيطرته من وراء واجهة برلمانية تبقى على الحكم الفعلي محتكرا في يد عملائه ومسخرا لخدمة مصالح الرأسمالية الاجنبية المستغلة".

ان أهم ما تبرزه هذه المقولة، هو أن سر نجاح القوى الديموقراطية وعلى رأسها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، في تلك التجربة، هو تركيزها على فضح وتعرية النظام ومخططه وعلى توعية الجماهير الشعبية بحدود اللعبة وابعادها.

فما الذي جعل مسلمات الامس وبديهياته تصبح موضع طعن وتشكيك من طرف البعض حاليا؟ ما الذي تغير في جوهر النظام وطبيعته حتى يتسابق هذا البعض على دور "المعارضة البناءة"... أسئلة كثيرة تطرحها التجربة الانتخابية الاخيرة على المناضلين الديموقراطيين الغيورين. فماذا عن التجربة الاخيرة؟ وماذا عن مواقف وممارسات الخط الاصلاحي فيها؟

ليس المقصود هنا الخوض في تفاصيل هذه التجربة، فقد تناولتها الجريدة طيلة السنوات القليلة الماضية. ان المطروح هو ابراز الجوانب الرئيسية في هذه التجربة لاستخلاص دروسها الرئيسية وتحديد المهام الاساسية التي يجب أن يتمحور حولها النضال الديموقراطي ببلادنـــا.

جاءت التجربة الديموقراطية الاخيرة من صلب "مسلسل التحرير والديموقراطية" كقناة لاستثمار النتائج السياسية التي حققها النظام من خلال تبنيه الخياني الاستعماري للقضية الوطنية. فبعد أن فك عزلته الداخلية وأحاط نفسه بصمام الامان المتجسد في "الاجماع الوطني"، انتقل الى مرحلة توطيد هذه المكاسب وتوسيعها.

لقد استخدم النظام كل الوسائل، القديم منها والمستحدث لانجاح مخططه هذا، خاصة بعد أن ربح نصف المعركة بمجرد قبول بعض القيادات الوطنية تزكية الدستور الممنوح الذي رفضته في الماضي، ودخلت الانتخابات بشروط شكلية تعرضت هي نفسها للمناقضة والتراجع.

أما الوسائل التي جندها النظام لتمرير اللعبة بالشكل الذي يريد، فيمكن طرحها باختصار كالاتي:

١ ـ التلاعب في اللوائح الانتخابية والتحكم في التقسيم الجغرافي بالشكل الذي يحد من القوة الانتخابية للجماهير الكادحة. استخدام تقنية الالوان

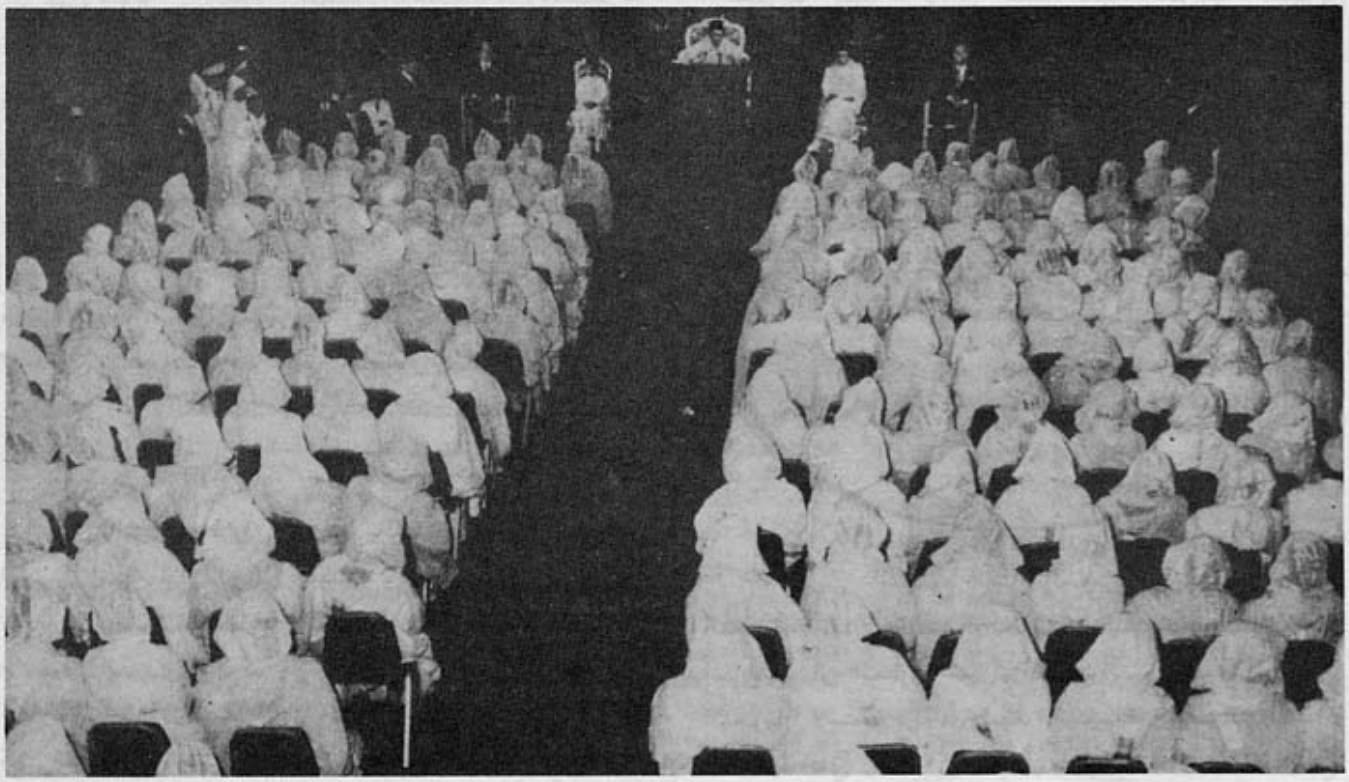

لزرع الغموض والبلبلة عن طريق الخلط.

٢ ــ أسلوب الترغيب، بتنظيم الحفلات الباذخة والرشاوى وتوزيع الزيت والدقيق... واغراءات أخرى.

٣ ــ أسلوب التهديد والقمع المباشر الذى وصل الى درجة مكشوفة في عدة مناطق.

٤ ــ أسلوب التزوير المعهود، بالتلاعب بصناديق الاقتراع ومضايقة بعض لجان الفرز والحيلولة دون قيامها بمهامها بشكل عادى ونزيه.

وبطبيعة الحال فان هذه الاساليب والمناورات في مجملها لا تخرج عن نطاق ممارسات الحكم المعهودة في الانتخابات والاستفتاءات. وكلها أساليب كانت متوقعة ومنتظرة وظاهرة للعيان قبل وخلال وبعد الانتخابات. لكنها كيفما كان الحال، لا تشكل جوهر المشكل. فقبل الحديث عن نزاهة العملية الانتخابية في حد ذاتها أو عدم نزاهتها، هناك مشكل الاطار الدستورى الذى تجرى ضمنه، وارتباط "التجربة اليدموقراطية" بالوضع السياسي العام ككل. فالمسالة ليست في عدد المقاعد ولا في التلاعب الادارى بعملية الاقتراع. ذلك أن "المؤسسات" الناتجة عن هذه الانتخابات محكوم عليها مسبقا بالشلل. فالدستور رغم كل الشكليات، يقنن في العمق وضعية الحكم المطلق، والمؤسسات النيابية لا تعدو أن تكون في نطاقه مجرد قوالب فارغة، دورها تزييني وتمويهي أكثر منه فعلي وعملي.

ان متابعة لسير البرلمان الحالي، تبرز هذه الحقيقة الناصعة. فها هو ذا البرلمان يدشن دورته السابعة في وضع لا يحسد عليه. فالحكومة ــ أى الجهاز التنفيذى دستوريا ــ لم تقرر بعد فيما اذا كان التعديل الدستورى الذى يطيل عمر البرلمان برفعه من أربع الى ست سنوات، ينطبق على البرلمان الحالي أم على المقبل. وريثما تاخذ الحكومة قرارها، يبقى أن البرلمان جسد طوال دوراته الست الماضية اداة حقيقية لتزكية وتمرير سياسة النظام في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

فبغض النظر عن تحكم الحكومة في سير البرلمان، مرر هذا الاخير كل المشاريع المتعلقة بالميزانية في اطار التصميم الثلاثي، تصميم التقهقر الاقتصادى والمزيد

من الافقار للجماهير الشعبية الكادحة. وسيظل قانون الاكرية الذى يزيد من تسلط المضاربين والرأسماليين الطفيليين، "انجازا" تاريخيا لهذا البرلمان الممسوخ.

لكن الملاحظة التي تفرض نفسها هي تواجد البرلمان فقط عندما يتعلق الامر بتقنين سياسة النهب والاستغلال وتكريس التبعية للرأسمالية العالمية. أما عندما يتعلق الامر بضرب الحريات الديموقراطية التي ينص عليها الدستور الممنوح نفسه، كحق الاضراب والحريات النقابية فان البرلمان يكتفي بالتزام الصمت والغياب الكلي. فاين كانت الهياة التشريعية العليا عندما قامت الحكومة بخرقها السافر لابسط الحقوق الديموقراطية وضربها للكونفدرالية ومناضليها؟ اين كانت عندما كان النظام يسخر طاقات البلاد وأبنائها في خدمة مصالح الامبريالية والاحتكارات العالمية بزاييرا؟.. ويمكن أن نثير العديد من القضايا الهامة التي تهم الشعب المغربي حاضرا ومستقبلا والتي لم تأخذ من الهيئة المذكورة أدنى اهتمام. وتكفي الاشارة الى القضية الوطنية التي شهدت ولا تزال مزايدات عدة، وكانت ولا تزال موضع مساومات جارية على قدم وساق، دون أن يكلف البرلمان نفسه عناء السؤال عن مجريات الامور فبالاحرى التقرير في قضية حاسمة وهامة كقضيتنا الوطنية.

ان طرح هذه الملاحظات والتساؤلات لا يستهدف اكثر من تعرية الطابع الشكلي للبرلمان الحالي لا لزرع الاوهام في النفوس وانتظار ما لا يمكن انتظاره من مؤسسة خلقت أصلا للتمييع والتمويه.

ففي الحقيقة والواقع، أدى البرلمان الحالي ويؤدي بأمانة فائقة الدور المنوط به:

- كواجهة "ديموقراطية لايهام الراى العام الديموقراطي العالمي بوجود مسلسل ديموقراطي جدى في المغرب.

- كأداة لتضليل وتخدير وعي الجماهير الشعبية الكادحة والدفع بها الى اليأس والتريب في العمل السياسي الديموقراطي ووضع الجميع حكما ومعارضة في سلة واحدة في أسوا الاحوال.

- كملهاة بين أربعة جدران، لمحترفي الخطابات السياسية الذين يفهمون التاكتيك على انه لعب بين الحبال المتشابكة والتي سرعان ما يجدون انفسهم مكبلين بها.

- كأداة لاضفاء طابع القانونية والشرعية على السياسة اللاشعبية اللاديموقراطية التي ينهجها النظام.

هذا هو واقع التجربة البرلمانية التي تعيشها بلادنا، وشتان ما بينها وبين تجربة ١٩٦٣، والمواقف التاريخية التي ناضلت من أجلها القواعد الشعبية لتعبيد الطريق نحو الديموقراطية الحقة. هذه القواعد التي أبرزت روحا نضالية عالية ووعيا صلبا في التجربة الانتخابية الاخيرة نفسها حيث عملت على اعطاء المعركة مضمونها الحقيقي وأجوبتها الموضوعية. فليس من باب الصدفة أن اتجه المناضلون القاعديون للشارع مباشرة، للقيام بحملات ميدانية في القرى والبوادى والاحياء الشعبية لتجنيد الجماهير وتعبئتها ضد الجريمة الجديدة التي كانت ترتكب في حق الديموقراطية في واضحة النهار. لقد تحمل المناضلون بصلابة وشجاعة تحديات النظام وزبانيته ولم يرضخوا لتهديداته وقمعه. هذا في الوقت الذى كان فيه أقطاب الاصلاح يمارسون هوايتهم المفضلة: المناورات والتكتكة الصالونية.

ان المعركة الانتخابية التي شهدتها بلادنا في السنوات الاخيرة، شكلت مثالا حيا وساطعا عن ضيق افق أقطاب الاصلاح ومدى تخلفهم عن المهام النضالية التاريخية الملقاة على عاتق القوى الديموقراطية التقدمية في مغرب اليوم.

عندما باشر أقطاب الاصلاح سياستهم الانحرافية الجديدة من موقع التسلط على أجهزة الحزب واستغلال فترة الشلل التي عرفها، ركزوا تنظيراتهم وتحركاتهم على مسالة أساسية، الا وهي ضرورة خلق ديناميكية جديدة في الوضع السياسي بالمغرب، تسمح من جهة بانتعاش الحياة السياسية وتمكن من جهة ثانية من "جمع الشمل" واحياء الحزب من جديد.. لقد بدا هذا الطرح مغريا وجذابا، خصوصا وانه جاء في وقت سادت فيه الخيبة وانسداد الافاق. لكن القواعد أدركت شيئا فشيئا مضامين وأبعاد الديناميكية التي يبحث عنها أقطاب الاصلاح ويعملون من أجلها. ان السؤال الاول الذى طرحته

القواعد ـ ولا يزال مطروحا ـ هو كيف يعقل أن توضع خطة سياسية جديدة دون مراجعة نقدية للتجربة الحزبية مع تحديد المسؤوليات الحقيقية فيها؟

لقد كان موقف أقطاب الاصلاح، ولا يزال، هو رفض أى مراجعة نقدية كانت. ذلك أنهم يعرفون أكثر من غيرهم الخلاصات السياسية والتنظيمية والعملية لهذا العمل النضالي الاساسي. ان التجربة الاخيرة أثبت أن هذه العناصر القيادية لا تهدف الى أكثر من "جمع الشمل" بالمعنى الذى يوفر لها أوراق ضغط ومساومة في لعبة الرواج السياسي الذى تنظره لتعطيه اسم الديناميكية. وقد شكلت المعركة الانتخابية، كما تقدم ذكره، مجالا لتعرية الطرح الاصلاحي وكشف قصوره وتخلفه.

فلنرى اولا، كيف تناول الاصلاح مسالة الديموقراطية؟

الخط الاصلاحي والمسالة الديمقراطية

لقد سجن الخط الاصلاحي نفسه منذ البداية في دائرة مفرغة، أساسها ان القضية الوطنية محور اجماع وطني فوق كل الاعتبارات ومنزه عن كل الحسابات المصلحية الطبقية. ولم يتردد لتثبيت هذا الطرح، في تحريف الاحداث التاريخية الحية، صانعا أسطورة وهمية حول التحالف الوطني المقدس مع الملك الراحل. وعندما لوح النظام بعزمه على تنظيم انتخابات جديدة، تسارع الخط الاصلاحي للركوب على موجة ما أسماه "مسلسل التحرير والديموقراطية" منطلقا من أن:

ـ الانتخابات وسيلة لتحسين "صورة المغرب وسمعته" لدى الرأى العام الدولي، وبالتالي دعما للمعركة الديبلوماسية المغربية في القضية الوطنية.

ـ الانتخابات توفر للبلاد مؤسسات ديموقراطية، مما يشكل دعما "للجبهة الداخلية في وجه المناورات والاعتداءات الخارجية".

ـ مدخلا لتطبيق برامج انقاذ وطني وبخاصة في المجال الاقتصادى الذى وصل مشارف الكارثة.

أما في اتجاه القواعد المناضلة، فقد ركز التيار الاصلاحي تنظيراته البهلوانية على أن المعركة الانتخابية ما هي الا بداية وتدشينا لمسلسل ديموقراطي أوسع سيتنامى وسيتطور مع الزمن بحتمية تاريخية لا تسمح للرجعية بالنيل من المكاسب التي سيتم فرضها، أى أنه مسلسل لا رجعة فيه.

وعلى هذا المستوى زرع أقطاب الاصلاح، جوا من الخلط والغموض حول طبيعة المعركة نفسها. هل هي معركة لفضح طبيعة النظام وتناقضه الجوهرى مع الديموقراطية وتوعية الجماهير وتغذيتها بالمفهوم الديموقراطي الثورى القائم على مبدأ سيادة الشعب؟ أم هي معركة لمواجهة خصوم سياسيين كالاحرار وحزب الاستقلال وحزب التقدم والاشتراكية والادارات المحلية في ظل الرعاية الابوية للنظام "المحايد الحكم"؟

ان وضعية الغموض هاته، وفرت للتيار الاصلاحي امكانيات التناور والقفز من شعار لاخر على مستوى الممارسة. لكن الشعار الثابت الذى مارس حوله وجعله محور المعركة هو المطالبة بحياد الجهاز الادارى ونزاهة الانتخابات. وحاول من خلال هذا الطرح المشوه من وضع خط وهمي بين الجهاز الادارى والدولة عامة من جهة، والنظام من جهة ثانية. ولان هذا الخط الوهمي يصعب هضمه من طرف المناضلين، وجد التيار الاصلاحي في القوى السياسية الاخرى "عدوا جاهزا" ليصوب نحوه سهامه ويركز عليه حملاته وهجوماته الدعائية.

ان نتيجة هذه التنظيرات البهلوانية على المستوى العملي المباشر كانت هي صرف أغلب الطاقات ـ ان لم تكن كلها ـ في تحريف المعركة عن المضمون النضالي

الحقيقي الموجه ضد النظام، الى معركة "دونكيشوتية" ضد "أعداء الديموقراطية" المجهولين الذين لا يعرفهم الا اقطاب الاصلاح. ان اكبر وهم حاول هؤلاء زرعه في أذهان المناضلين والجماهير عامة، هو نزاهة الحكم وبراءته من كل الخروقات والممارسات اللاديموقراطية. فغداة الانتخابات البرلمانية لم يلجأ زعماء الاصلاح الى استخلاص العبر والدروس من تجربتهم المرة، بل سارعوا لتبرئة ذمة "الجهات العليا". أفلم يتحسّر اقطاب الاصلاح على "عدم تطبيق التوجيهات والاوامر السامية" من طرف الادارات المحلية والشيوخ والمقدمين".. وكأن هؤلاء تحركهم العفاريت، لا التوجيهات السامية نفسها؟

لقد وضع التيار الاصلاحي نفسه توجيها وممارسة، في خط مناقض لطموحات القواعد المناضلة ومفاهيمها. ففي الوقت الذى كانت فيه هذه القواعد تخوض معركة الديموقراطية بمفاهيمها الواضحة وتضحياتها الواعية، سلك "محتكرو الفهم أسلوب الاستجداء والتظلم على النظام، للتدخل لدى "جهازه الادارى المعاق" وانقاذ ما يمكن انقاذه.

وبعد أن افرغت جعبة التيار الاصلاحي من الزاد الكافي لتبرير ما لا يمكن تبريره، حاول ايهام المناضلين بانه بصدد تدشين مرحلة تصعيد النضال وتطويره. لكن هذا التغيير لم يتعد المستوى الكلامي أو الخطابي، حيث اكتفى بالطعن الشكلي في المسلسل الديموقراطي ونعته احيانا بمسلسل قمعي في نفس الوقت الذى باشر فيه على مستوى البرلمان سياسة المعارضة البناءة..

ان هذه المحاولة الديماغوجية، ماتت في مهدها. فالوقائع اكبر بكثير من أن تغطيها المناورات اللفظية:

ـ في ظل "مسلسل التحرير والديموقراطية" هناك مايقرب من ثلاثين مناضلا استشهدوا على يد زبانية النظام في زنازين التعذيب أو في الشارع، كما كان الامر بالنسبة للشهيد عمر بنجلون.

ـ أزمة اقتصادية اجتماعية لا تكف عن التدهور، تؤدى الجماهير الشعبية الكادحة ثمنها اليومي على حساب قدرتها الشرائية ومستواها المعيشي والصحي والسكني..

ـ تحكم النظام في كافة السلطات وفي كل مراكز التقرير والتسيير بتجاوز واضح وبتحد حتى للمؤسسات التي صنعها هو نفسه..

ـ استمرار القمع والارهاب وتطور اساليبهما، حيث تتعرض ابسط الحريات الديموقراطية الدنيا لخروقات يومية سافرة.

ـ القضية الوطنية مرهونة بيد الرجعية المحلية والامبريالية، في الوقت الذى تعيش فيه المنطقة استنزافا بشريا وماديا فظيعا.

ـ تصريف الطاقات الوطنية استراتيجية واقتصادية وبشرية في خدمة مصالح الرأسمالية العالمية والتآمر على الشعوب وضرب نضالاتها، كما هو واضح في السياسة الخيانية للنظام ازاء القضية الفلسطينية.

هذه هي الوقائع الناطقة التي يعمل التيار الاصلاحي عبثا على القفز عليها، وهي نفسها التي جعلت الاتحاديين الحقيقيين يعملون على توقيف حالة التردى التي تعيشها الحركة، ولبلورة خط سياسي بديل، يتماشى والتراث النضالي للحزب ورصيده وتضحيات شهدائه ومناضليه.

خلاصات

ان الخلاصة الاولى التي يفرضها تحليل وتقييم التجربة الانتخابية في المغرب هي ان اى معركة نضالية كانت اذا لم تنطلق من وضوح تام في المواقف ازاء النظام السياسي والاقتصادى الاجتماعي، واذا لم يتبلور هذا الوضوح على مستوى الشعارات والمهام النضالية اليومية، فان هذه المعركة ليست خاسرة فحسب، بل قد تؤدى الى

نتائج عكسية تماما توقف المسيرة النضالية الحقة ان لم ترجعها خطوات الى الوراء. ان المنطق النضالي السليم يفترض وضوحا في الخط السياسي لخدمة الاهداف الاستارتيجية لنضال شعبنا وليس العكس: توظيف الاستراتيجية لخدمة المناورات التاكتيكية المقطوعة الجذور مع أرضية الواقع الحي.

ان المعركة الديموقراطية مسلسل نضالي طويل وشاق، ولا يمكن، كما يحاول أقطاب الاصلاح، اختزالها الى معركة انتخابية ظرفية. والمعركة الديموقراطية لا تشكل اختيارا تاكتيكيا تفرضه ضرورات الرواج السياسي، بل محورا اساسيا لنضال الجماهير الشعبية وقواها الحية في هذه المرحلة. ان التعامل مع القضايا النضالية الاساسية بمنطق الحسابات الظرفية لا يفيد الا الحكم الرجعي القائم المتسلط على مقاليد السلطة ببلادنا. لقد تمكن الحكم فعلا باستغلاله الذكي لتخلف القيادات الاصلاحية، من تثبيث دعائم سلطته واخذ نفس آخر بفضل البيعة الجديدة التي حققها.

لقد أدركت القواعد الشعبية بفضل معاناتها وتضحياتها اليومية وبفضل تجربتها المرة مع النظام القائم، عجز الخط الاصلاحي وفشله في تقديم نضال الجماهير الشعبية الكادحة. وهي اليوم تعرف وتعي اكثر من اى وقت مضى أن الجواب النضالي الوحيد على الوضع المتردى السائد، هو اخراج الرصيد النضالي من واقع التوريط، وذلك بوضع حد نهائي لسياسة المساومة مع النظام، واحياء الارتباط الجدلي بتراث الحزب وخطه. ذلك هو الطريق لتصعيد النضالات الجماهيرية وتاطيرها الواعي والفعال، لعزل الطبقة الاقطاعية الراسمالية. لكن التيار الاصلاحي مصر على التمادى في ذيليته ازاء النظام. ان قرار الانسحاب من التجربة الانتخابية الممسوخة، قرار يتحتم تطبيقه، ليس احتراما للمبادئ فحسب، ولكنه المدخل الرئيسي لاى انطلاقة نضالية جديدة.

ان ما هو مثير حقا للاستغراب، هو أن يلجا اقطاب الاصلاح الذين يكبلون أيديهم يوميا باغلال الذيلية للنظام، الى محاولة وضع الاتحاديين الحقيقيين في قفص الاتهام، شاهرين في وجههم سيف التهديد والوعيد، في حين أن مسؤولية الانحراف الواضح تقع على من عمل على توريط الحزب وثراته في تجربة برلمانية مشوهة. ان التسلط على المواقع القيادية والتحصن فيها، خاصية تاريخية معروفة لدى اقطاب الاصلاح. ان القيادة كانت دائما وستظل مسالة مسؤولية والوفاء بهذه المسؤولية. لكن جواب التيار الاصلاحي وقادته، كان باستمرار ــ ولا يزال على حاله ــ هو التهرب من المسؤولية التاريخية وتمييع التنظيم وتجميد أجهزته. وهذا موقف ليس بغريب على من يتعامل مع التنظيم ومع المناضلين بنفس المنطق المخزني: منطق البيعة والطاعة العمياء.. فبعد أزيد من ربع قرن على الاستقلال الشكلي، لا تعاني الجماهير من العمى الجشع للبورجوازية الكومبرادورية، بل هي اكثر من ذلك ضحية قيادات بورجوازية صغيرة متخلفة واقعا وآفاقا عن المهام التاريخية التي تفرضها متطلبات نضال شعبنا. ان التخلف التاريخي لهذه القيادات يؤثر بالسلب على مسيرة النضال ضد النظام القائم، لكنه بأى حال من الاحوال، لن يوقفه. لقد ابرزت زعامات الاصلاح قصورها وعجزها عن تحقيق ادنى الطموحات الاصلاحية. فتخلفها التاريخي وذيليتها يوقعانها باستمرار في احط مواقع الاستسلام، ويجعلانها تبحث عن أى حل ممكن ولو كان بالتحالف مع الشيطان. فخاصيتها الاساسية هو الخوف والتريب من أى تنظيم محكم، وتفضل عليه الاطار الجماهيرى المائع الذى يوفر لها كل امكانيات التناور دون محاسب أو رقيب. لكن "تكتكاتها" تنتهي دوما بالفشل الذريع الذى لا تنفع معه لا الاخراجات المسرحية البالغة الدقة، ولا هالات الاشخاص واساطير جهادهم... لقد عانت الحركة الاتحادية كثيرا من التشخيص والذاتيات والزعامات. وهي لذلك مصممة اليوم على أن لا تقع في نفس الفخ: فالمهم ليست هي الهالات والضجيج الاعلامي ولكن المواقف الواضحة الملموسة من الوضع المتردى الراهن. وأساس هذه المواقف وجوهرها: وضع حد للمهزلة "الديموقراطية"، وشق طريق النضال الديموقراطي الصحيح في اتجاه فرض السيادة الشعبية.

ان تحقيق هذا التغيير سيأخذ أبعاده النضالية الحقيقية اذا ما اقترن بعمل دؤوب جدى وملموس في اتجاه خلق الجبهة الوطنية الديموقراطية العريضة كنقيض لـ"لاجماع الوطني" حول العرش والجرى وراء الحلول الفوقية الملغومة.■

احياءً لذكرى الشهيد عمر بنجلون

بحلول يوم ١٨ ديسمبر ١٩٨٠، تكون قد مرت خمس سنوات على اغتيال الشهيد عمر بنجلون، على يد عصابة اجرامية يحركها النظام الرجعي القائم. لقد أثارت هذه الجريمة الشنعاء سخط واستنكار كل القوى الديموقراطية التقدمية داخل وخارج المغرب. فالشهيد عمر بنجلون جسد باستمرار الروح النضالية الحيوية التواقة الى اخراج مغربنا من عهد الظلمات: عهد القهر والتبعية والاستغلال. جسد الشهيد عمر هذه الروح فكرا وممارسة.. بمجهوداته النظرية لنشر المعرفة الاشتراكية ولتمكين المناضلين من الادوات النظرية الضرورية لتحليل الواقع بشكل علمي ملموس.. وبممارسته النضالية اليومية التي كانت بحق مثال الممارسة الثورية: الاحتكاك بالقواعد ومناقشتها وتعبئتها بالاقناع والتوعية. كان عمر حريصا باستمرار على الاستماع للرأى الاخر واحترام الرأى الاخر.. رغم كل الخلافات التي تصل درجة كبيرة من الحدة أحيانا. ان الصفة الاساسية التي لازمت عمر طوال حياته النضالية، كانت ولا شك سعيه الدائم للحوار والحرص على استمرار الحوار. فبقدر ما كان حريصا على التمايز عن النظام والتشدد ازاءه.. بقدر ما كان حريصا على محاورة القواعد الرافضة لسياسة الانحراف داخل الحزب، ومحاورة الاتجاهات التقدمية خارج الحزب.. كان فكرا وممارسة، نقيضا للزعامات التقليدية والزعامات المحدثة المتعالية في ابراجها..

لقد استهدف النظام، من خلال اغتيال عمر، اطفاء هذه الشعلة الدافقة الحية.. وقد حاول أخيرا طي الصفحة نهائيا بمحاكمته الصورية لاكباش الضحية: المنفذين المباشرين للجريمة تحت اشرافه ورعايته. لكن هذه المناورة لم تكن لتنطلي على أحد.. سيظل ملف عمر مفتوحا ما دام ملف الديموقراطية والتحرر والتقدم مفتوحا.. سيظل عمر رصيدا نضاليا وطنيا مشعا على طريق التغيير الجذرى للهياكل القائمة وبناء المجتمع الجديد.

ان احياء ذكرى اغتيال الشهيد عمر تعني أول ما تعنيه، الالتزام والوفاء بالالتزام النضالي بالقضايا التي ضحى من أجلها عمر وكل الشهداء بدمهم وحياتهم.

وفاء لنضال عمر ولروحه الطيبة، ننشر مساهمة فكرية للشهيد صاغها من صلب ممارسته النضالية الحافلة، حول وحدة القوى التقدمية الوطنية ضد الامبريالية والرجعية.

اذا كانت الرجعية تسند بنيات الاستعمار الجديد لاستغلال الشعوب، رغم الطاقة الثورية للجماهير الشعبية، فلان القوى التقدمية الوطنية لم تتوصل بعد الى تعبئة هذه الطاقة.

وهذا لا يمكن تفسيره فقط، بسبب عدم وحدة هذه القوى، ذلك أن مشكل هذه الوحدة ينبغي تفسيره وتحليله.

ان المخططات النظرية الكلاسيكية مثل الثورة الديموقراطية الثورية والوطنية تخلق من الجدال اكثر مما تساعد على حل المشاكل الملموسة لحركة الوحدة ضد الامبريالية والرجعية.

والامر يتعلق بالمشاكل التي تطرح حيث يمارس الحكم السياسي من طرف الاهالي المستفيدين من البنيات الاجتماعية والاقتصادية للاستعمار الجديد. وهي تختلف كليا حسب ظروف الوصول الى الاستعمار الشكلي، وطبيعة روابط التبعية التجارية، الاقتصادية والثقافية، التقنية وحتى اللسنية في مواجهة قوة او مجموعة من القوات.

انها تختلف كليا، حسب طبيعة المصالح المتنافسة، ذلك أن الخط الفاصل بين القوى الوطنية والتقدمية والرجعية ليس سهلا وهنا يكمن السبب الحقيقي للنقاش المتعلق بوحدة القوى الوطنية التقدمية. ان الحل سهل في المجرد، ولكن المشكل الذى يتطلب الحل يظل حبيس نقاشات ومجادلات هامشية.

نجد هذا في كل مكان حيث تتوصل الرجعية للاحتفاظ بالمبادرة بفضل تكييفها الدائم لاشكال التدخل والتشويه. وسلوكها الدائب هو الذى يعمد، وبصفة شاملة، الى تبني المواضيع او ربما برامج القوات الوطنية التقدمية لتشويهها وافراغها من محتواها.

انها تتوصل بهذه الطريقة لفرض تغييرات ثانية استراتيجية وتكتيكية على الحركات التقدمية. وحين تبقى هذه الحركات في مواقفها وتواصل حركتها الملموسة ضد الجهاز الرجعي دون أن تنحرف عن خطها، حين تفعل ذلك، فان هذا يدل أنها تقبل سلفا اخطار القمع الاكثر اتساعا ودموية.

والذين لا يقبلون هذه الاخطار ينعتون مثل هذا الموقف بـ"المغامرة" وان هذه الواقعية التي تهدف على الدوام الى تغيير التكتيك والاستراتيجية، تبعا للمبادرات المتغيرة دوما للرجعية ومستشاريها او اربابها الامبرياليين. هذه الواقعية تظهر بالضرورة:

ـ اما بسياسة انتظارية تمثل حتما قسما من القوى الشعبية.

ـ اما بمشاركة مقنعة مع القوى الرجعية التي تصل الى نفس النتيجة.

وفي كل الاحوال، فان حالة مماثلة، انما تظهر المجادلات الهامشية ومعها تشابك التشويه والقمع. فالرجعية تقسم القوات التقدمية الوطنية لتضربها الواحدة تلو الاخرى.

لكن هذا ليس سوى وصف مسلسل مشترك بين كل الشعوب حيث وقع اجهاض المسلسل الثورى للتحرر، وحيث استطاعت الرجعية استرجاع المبادرة والمحافظة عليها. ان هذا ليس الا تاكيدا لضرورة وحدة القوى التقدمية الوطنية ضد الامبريالية والرجعية.

والحل الملموس لمشكل الوحدة لا يمكن أن يتحقق الا في اطار العمل المشترك ومن أجل العمل المشترك لجميع القوى التقدمية الوطنية، لكن ما هي القوة الاجتماعية التي سيعتمد عليها هذا العمل والقوى الاجتماعية التي سيعمل ضدها؟ وما هو حقل هذا العمل وما هي أهدافه الرئيسية؟

ان الاجابة على هذين السؤالين تسمح قبل كل شيء برسم الخطوط الفاصلة وبمعرفة الحلفاء من الخصوم بعيدا عن كل المخططات المجردة والمقررة سلفا. ان الاجابة عن هذين السؤالين انطلاقا من التجربة والواقع المعاش والاخطاء المقترفة والاخفاقات الحاصلة، هو ما نعنيه بشكليات وشروط الوحدة التي تتغير من بلد الى آخـــر.

والاجابة ليست دائما واضحة، هذا في الوقت الذى يشكل فيه مطلب الديموقراطية الهدف الاولي والمطلوب. والسبب يرجع لكون محتوى المطالبة الديموقراطية يبقى مجـالا للخلـط.

ضرورتان ملموستان

● الصلة بين محتوى المطالبة الديموقراطية والممارسة اليومية للجماهيـــر.

● ممارسة الديموقراطية داخل القوى التقدمية.

ان الامبريالية والمجتمع الغربي يتوصلان عن طريق المحافظة على بنيات الاستعمار الجديد وروابط التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية والتقنية واللغوية نفسها، الى أن تنقل الينا أزمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والخلقية، تضاف الى البلبلة.

ان الرجعية لا تحدد بنمط من التفكير والسلوك والعمل. انها تعرّف أولا وقبل كل شيء بالمصالح الطبقية وبالارتباط المقترن لهذه المصالح مع بقاء هذه البنيات الاستعمارية للمجتمع المدعو حاليا بـ"المتخلف" انها مكونة من المستفيدين من التدهور الاقتصادى، الاجتماعي والثقافي للجماهير الشعبية.

بعض هؤلاء، المدعوين حاليا بالبورجوازية الوطنية، يطالب بالديموقراطية حين يفصلون عن مسؤوليات جهاز التسيير، والامر يتعلق بديموقراطية شكلية لا تستهدف التحرر وتحويل بنيات التبعية.

ان التجربة تثبت، ان هذا القسم من المستفيدين من التبعية يوجهون كافة جهودهم السياسية للحصول على قاعدة انتخابية والتقدم كممثل عن وطنية تظل مجردة. ان هذا القسم لا يريد ولا يستطيع السير في خطة عمل فعلية للتحرر مع القوى الشعبية.

الا أن ثقلها السياسي ووضعيتها تؤثر، على الاقل في المواقف التكتيكية للقوى التقدمية في كل آن، ذلك أن الكل يسعى لتقوية جبهة المطالبة الديموقراطية.

وينجم عن هذا، أن محتوى هذه المطالبة يبقى ملتبسا. و"النظام الديموقراطي" يقدم كمرحلة سابقة عن التحرر والبناء.

في حين أن ضرورة التخلف تتضمن مطالب ملموسة عاجلة وأولية للجماهير الشعبية المنهوبة. هذه المطالب التي تصل الى الحاجة الغذائية، بصرف النظر عن الشغل والتعليم الخ...

كل شكل للديموقراطية لا يستجيب علميا وبسرعة للحاجات الاولية الاكثر استعجالا، سيكون مخاتلة وقناعا لاستمرار نظام الاستغلال، وتبعا لذلك نهجا لتقوية الرجعية والامبريالية.

فالاستجابة للحاجات الاكثر أولية للجماهير الشعبية يفترض أن جزءا كبيرا من الدخل الوطني (والجد متناقص) يتم اقتطاعه من مداخيل وثروات المستفيدين من النظام. وهذا يعني، منذ البداية، تغييرا جذريا في توزيع الثروات، وتبعا لذلك، بداية مسلسل شامل للتحولات الاقتصادية والاجتماعية.

ان هـذا يفيـد أن المطالبـة الديموقراطية للقوى الوطنية التقدمية، هي بالحتم، نضال للتحرر الاقتصادى والاجتماعي، نضال من أجل الاشتراكية.

هذا النضال لا يمكن أن يتقدم الا بالعمل الفعلي للعمال والفلاحين والصناع والمثقفين الثوريين، والعمل من اجل المطالب العاجلة للجماهير الشعبية. ان توسيع هذه الاعمال اليومية في كل ميدان على حدة، والتنسيق بينهما يعطيها بعدها السياسي والثورى على الصعيد الوطني.

وبهذه الكيفية فقط يمكن للوحدة أن تصبح ضرورة فعلية دائمة وتفرض نفسها على القوى التقدمية. والذين يرفضون اتباع ديناميكية العمل المشترك أو يحاولون عرقلته يتحولون الى خدم للرجعية، وعناصر، تسعى لشل حركة التحرر في الداخل.

وحين تبرز ديناميكية العمل الوحدوى من القاعدة وتوجد، تفقد المجادلات والنقاشات حول الوحدة، على مستوى القمة، جديتها واهميتها. ان الشروط قد وجدت لكي تنتزع القوى التقدمية المبادرة.

وهكذا فان التوضيح الايديولوجي والكفاح من أجل التحرر والمطالبة الديموقراطية تفرض من تلقاء نفسها.

غير أن هذا المسلسل ليس ممكنا الا اذا اعتادت القوى التقدمية على ممارسة الديموقراطية داخل

صفوفها. والامر يتعلق هنا ببديهية كثيرا ما تتجاهل وتتجاوز.

والواقع أنه اذا كانت الانظمة الرجعية تتمكن من الحفاظ على المبادرة، فذلك يرجع فحسب الى القمع الوحشي والتكييف المستمر لاساليب الخداع والتجزيء.

هذه الاساليب لا تنجح الا اذا توفرت الرجعية على وسائل التدخل ضمن القوى الشعبية نفسها. هذه الوسائل هي في الغالب الاجهزة البيروقراطية التي تتمكن من شل حركة التحرر من الداخل. مثل هذه الاجهزة تستطيع القيام بهذه الوظيفة لفترة طويلة تحت حماية الحاكمين خلف ستار الشعارات المتراوحة تارة بين "الثورية" وتارة "الواقعية".

وهذه الوضعية ليست قاصرة على المغرب، فهذه الاجهزة تنشأ في خضم غبطة وبلبلة الاستقلال الصوري وتستمر بفضل انعدام تقاليد وتجارب ديموقراطية داخل الحركة الوطنية من أجل الاستقلال وداخل النقابات.

ان مثل هذا التفكير يظهر، للوهلة الاولى، مناقضا لمبدأ وحدة القوى التقدمية الوطنية، ولكن الامر يتعلق بالوحدة ضد الامبريالية والرجعية، اى الوحدة من اجل تقدم وتطور العمل الفعلي للتحرر. انها وحدة لا يمكن أن تكون غاية قبل أن تكون وسيلة، الشيء الذى يتضمن الضرورتين الفعليتين والمرتبطتين:

ـ الارتباط اليومي بين المطالبة الديموقراطية وممارسة الجماهير الشعبية من اجل مطالبها الاكثر استعجالا.

خلاصة

هذه هي خلاصة تجربتنا بعد عشرين سنة من مؤتمر باندونغ وعلى استقلال بلادنا. لقد استخلصنا كل النتائج وذلك بتوجيه نداء للوحدة بالعمل الوحدوى الفعلي انطلاقا من القاعدة. ودققنا أن الوحدة الصورية للقيادات المحصورة في البلاغات المشتركة لا يمكن الا أن تساهم في البلبلة التي عانت منها حركتنا الشيء الكثير.

ان الكفاح الشعبي للتحرر مع كل التضحيات التي صاحبته، في بلادنا الغنية، والتي تعيش فيها الجماهير الشعبية في حالة اذقاع، قد تحمل النتائج المأساوية لكافة أشكال البلبلة المتعلقة بالوحدة المستعملة كشعار مجرد، ومن بين هذه النتائج الاكثر فداحة شلل الطبقة العاملة بجهاز نقابي استخدم كل شيء لجعلها على هامش الكفاح التحرري.

ان وحدة القوى التقدمية الوطنية تفقد دلالتها الفعلية دون تصور شامل للتحرر. دون تصور ثورى أصيل. مثل هذا التصور يفترض العمل المنسق والموحد لمجموع الجماهير الشعبية لمنع الامبريالية والرجعية من استخدام ضحايا التبعية والتخلف، بعضهم ضد البعض الاخر.

تلك هي الوحدة الحق للقوى التقدمية الوطنية ضد الامبريالية والرجعية. وهذا هو تصور الوحدة والتضامن لكل فئات الشعب المستغل. التصور الذى يسجل في أفق الوحدة والتضامن المنظم للشعوب المستغلة في القارات الثلاثة.■

نقطة

لم يدخر النظام المغربي جهدا لاظهار طلائه الديموقراطي متى استطاع الى حد ما أن يتلاعب بـ"اجماعه الوطني".

الا أن العمق أقوى من أن يغطيه الشكل، والحقيقة أعند من أن تطمس أو تمحى. وهكذا، كشفت نضالات الطبقة العاملة، بقيادة منظمتها الفتية الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، حقيقة النظام وزيف ديموقراطيته. وان كانت هذه الحقيقة لا تفاجئنا ولا تفاجيء كل من له أدنى حس طبقي، فان الجديد في الامر هو الاسلوب الذى يسلكه زبانية النظام من كل العمال والموظفين خاصة النقابيين منهم. وهو الارهاب الفكرى بعد فشل أسلوب القمع المنهجي، وذلك بتهديد المناضل النقابي. بأن له ملفا جاهزا لدى البوليس، وان أراد أن يستمر في عمله عليه دفع "جزية" مبلغا من المال والا تم القبض عليه في الحين.

ان المقصود من كل هذا هو جعل العامل أو الموظف تحت رحمة البوليس. وأقل ما يقال عن هذا الاسلوب هو أنه تعبير صارخ عن فشل النظام في كبح الارادة الصلبة للجماهير الشعبية والنقابيين على الخصوص، في الدفاع عن حقها المشروع في العيش والكرامة.

ان النتيجة الواجب استخلاصها هي أن الطبقة العاملة قادرة فعلا على فك الحصار المضروب حولها، سواء من أعدائها الطبقيين أو من سار مسارهم، وقد بدأت تشق طريقها بوعي وثبات غير مبالية بشعارات مزيفة طالما نادى بها النظام وطبل لها، مثل "الاجماع الوطني" و"السلم الاجتماعي" و"المغرب الجديد"، لانها تعرف جيدا أن مغربها الجديد لا بد أن تصنعه هي وحلفاؤها الحقيقيون بالنضال المرير والتضحيات الجسام. وأن مغربها الجديد لن يكون أبدا هذا المغرب الذى تشرد فيه وتقمع وتدفع "الجزية" تحت شعار الديموقراطية البرلمانية في ظل نظام مخزني!

مملكة شرق الأردن:

دائما في خدمة الأمبريالية

ان اتفاقية سايكس ـ بيكو السرية الاستعمارية قد استهدفت أولا وقبل كل شيء تقسيم المنطقة العربية الى دويلات خاضعة للاستعمارين الفرنسي والبريطاني. وقد وجد الاستعمار في كبار الاقطاعيين وزعماء العشائر المحليين خير حليف لتمرير مشاريعه من جهة وقمع الانتفاضات الجماهيرية من جهة أخرى. وضمن هذا السياق تم انشاء المملكة الهاشمية شرق نهر الاردن بواسطة بريطانيا لتكون معبرا وتمهيدا لانشاء الكيان الصهيوني في فلسطين. وهكذا ساعدت القوات الاردنية الوليدة في قمع ثورة الشعب الفلسطيني سنة ١٩٣٦، بتسليم رجالات الثورة الى سلطات الاحتلال البريطاني. كما قام الجيش الاردني بقيادة كلوب باشا سنة ١٩٤٨، بتسليم أجزاء كبيرة من الاراضي الفلسطينية الى الوصايات الصهيونية. وكانت النتيجة بعد مسرحية الحرب اقتسام أراضي فلسطين بين الاسرة الهاشمية والكيان الصهيوني.

وقد استمر دور الاردن دائما في انسجام مع ما أوكل اليه من قبل الامبريالية ـ وسوف يكون من باب التكرار سرد تفاصيل الادوار المخزية التي قامت بها المملكة الهاشمية سواء في ضرب الحركة الوطنية الاردنية والتي نمت في فترة الخمسينات أو التآمر على القضايا العربية عموما: في لبنان سنة ١٩٥٨، أو على الوحدة السورية المصرية سنة ١٩٦١، أو المجازر التي خاضتها تقتيلا ضد المقاومة الفلسطينية في أيلول الاسود، أو الدور الفعال بجانب شاه ايران في قمع الثورة في سلطنة عمان بمنطقة ظفار.

لقد استطاع النظام الهاشمي أن ينجح في تنفيذ دوره التآمري محليا وعربيا بالاعتماد على تحالف طبقي داخلي يتشكل من الاقطاع العشائري الديني والسياسي والبورجوازية التجارية وبيروقراطية الدولة، بالاضافة الى ضبط الجهاز القمعي ـ الجيش والبوليس ـ الذي يؤمن له الاستقرار والاستمرار داخليا. وعلى المستوى العربي التنسيق النشيط مع الرجعية العربية عموما وقوى الاستعمار والامبريالية. واستطاع نتيجة هذا التحالف مع الرجعية العربية وخصوصا دول الخليج من ايجاد متنفس للبطالة بتشغيل اليد العاملة الاردنية في هذه الاقطار.

ان النظام الهاشمي لم يفته الاستفادة من المتغيرات في أوضاع المنطقة عموما والعمل بنصيحة الاقطاع المغربي الداعية الى احتواء القوات السياسية المعارضة بدل تسليط القمع عليها، وهي الغلطة التي ادت بالشاه الى فقدانه عرش الامبراطورية الايرانية ووفق هذا المنظور أخذ النظام الاردني يرتب للعمل السياسي في الداخل باشراك عناصر ذات ماضي وطني في الوزارات والسماح لبعض الصحف ذات الواجهة الوطنية بالصدور، وعلى النطاق العربي التقرب من بعض الانظمة الوطنية ومحاولة ايجاد صيغة ما للتعامل مع المقاومة الفلسطينية، كل هذا وفق استراتيجية محددة وهي النفوذ الى داخل هذه القوى وتصفيتها من الداخل، بل أن النظام الاردني ذهب الى موقف الرفض لاتفاقية كامب دافيد مما أكسبه العديد من الاوراق سواء داخل المجموعة العربية الرافضة كلاما لهذه الاتفاقية والتي أغدقت الاموال الطائلة على النظام أو بالنسبة للقوى الامبريالية والتي سرّها الموقف الرافض هذا لتحضير الاردن كبديل أكثر نجاحا في المبادرات والمشاريع المقبلة لانهاء القضية الفلسطينية وحل مشكلة الشرق الاوسط.

وعلى ضوء هذا التحضير المستقبلي للتآمر على القضية الفلسطينية استحدث النظام الاردني وزارة أطلق عليها اسم وزارة الاراضي المحتلة، وكذلك لجنة وزارية سباعية أطلق عليها اسم اللجنة الوزارية لشؤون المناطق المحتلة، كل هذا رافقه تصريحات من بعض الجهات الاوروبية الداعية الى ضرورة حل المشكل الفلسطيني اما عبر الاردن أو عبر أطراف أردنية ـ فلسطينية مشتركة، وهي في كل هذا تحاول جاهدة استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية.

ومع بداية الحرب بين العراق وايران ـ والتي مهما كانت نتائجها فان محصلتها النهائية سوف تكون انتكاسة لشعوب المنطقة ـ فقد برز النظام الاردني بشكل محموم لاذكاء نار الحرب وزيادة لهيبها وارسال اربعين الف جندي الى الحدود العراقية الاردنية، والنظام في كل هذا لا ينطلق من باب "استرجاع الشط العربي" ولكن من أجل "تسوية" جديدة للقضية الفلسطينية يكون النظام الهاشمي هو الرابح فيها.

ففي أعقاب نشوب الحرب بين العراق وايران صرح الناطق الرسمي بلسان وزارة الخارجية الامريكية جون تراتنر بأن هذه الحرب يجب أن تكون حافزا لحل أزمة الشرق الاوسط والمشكلة الفلسطينية وأن اتصالات بهذا الشأن ستجرى مع الاردن.

فهل ستذهب بالفعل نتائج مؤتمر القمة العربي في الاردن وتآمر النظام الهاشمي نحو التطبيق العملي للخطط الامبريالية؟ ■

اطلاق سراح المناضل أحمد بن بلة

بمناسبة فاتح نوفمبر الذى يخلد ذكرى اندلاع الثورة الجزائرية، أعلن الرئيس الجزائرى قرار العفو على رئيس الجمهورية السابق السيد احمد بن بلة، وليس في وسعنا الا أن نهنئ الثورة الجزائرية التي تلتقي مرة ثانية بأبطال صنعوا جزءا من تاريخ الشعب الجزائرى.

فاذا كان احمد بن بلة احد القادة الاساسيين في الثورة الجزائرية فانه يعد أيضا من ابرز القادة على مستوى المغرب العربي والوطن العربي والعالم الثالث. فقد كان مع المرحوم جمال عبد الناصر يشكلان المحور الاساسي للقضية العربية. كما لعبا معا دورا أساسيا مع مجموعة من قادة افريقيا ودول العالم الثالث لابراز الطموحات المشروعة لشعوب هذا العالم من أجل التحرر والانعتاق.

ومن أجل هذه الاهداف قضى بن بلة في غياهب السجون ثلث عمره سواء في عهد الاستعمار أو في عهد الاستقلال.

وان التقاء الثورة الجزائرية من جديد مع جزء من تاريخها لمن شانه أن يشكل منعطفا أمام الحركة الوطنية والتقدمية في كافة المغرب العربي، بالارتكاز على التاريخ النضالي المشترك، من أجل الانطلاق نحو المستقبل وتجسيد آمال وطموحات جيل ما بعد الاستقلال واثبات هويته بتحقيق مطامح شعبنا في الوحدة والتحرر وقطع الطريق أمام المخططات الامبريالية وعملائها المحليين.

الملف رقم 95

من المعروف أن النظام المغربي لم يعد يخفي علاقاته الودية مع العدو الصهيوني، بل يحاول عبثا اقناع العرب أنه يوظفها لصالح القضية الفلسطينية.

ومعروف أيضا لدى الخاص والعام النشاطات التي تقوم بها الشبكات الصهيونية في المغرب لصالح اسرائيل، وقد تبجح النظام المغربي في السنوات الاخيرة انه فتح ابواب العودة امام اليهود المغاربة الذين سبق أن هاجروا الى اسرائيل للعودة الى ديارهم. ولا احد يجادل في احقية اليهود المغاربة في أن يعيشوا في بلادهم متمتعين بالحقوق وعليهم من الواجبات ما لباقي المواطنين المغاربة من هذه الحقوق والواجبات.

ولكن الشيء الملحوظ في السنوات الاخيرة ومنذ ان ابتدأت هجرة اليهود المغاربة الى اسرائيل، هو نشاط الشبكات الصهيونية في المغرب عبر كل من اسبانيا وسبتة ومليلية وفرنسا، لتهريب رؤوس الاموال والقيام بنشاطات تجسسية في المنطقة، لصالح المخابرات الاسرائيلية. والفضائح في هذا المجال عديدة، كتهريب العناصر الصهيونية التي كانت تحتل مراكز مهمة في الدولة، وضمن الشركات الكبرى، بروؤس أموال وثروات ضخمة تجاه اسرائيل.

والشيء الجديد في هذا المجال أن احدى هذه الشبكات قد ضبطت في الاشهر الاخيرة، وصدرت اوامر باعتقال عناصرها، سواء الموجودين في المغرب أو الهاربين الى الخارج، ولكن سرعان ما تم طمس هذا الملف بطريقة اثارت استغراب كافة الملاحظين، حيث استطاعت الاجهزة الصهيونية الوصول الى الدرجات العليا من سلم السلطة وشراء ضمائر بعض المسؤولين. فقد قامت هذه الشبكة باتصال أولي بزوجة الوزير الاول الحالي وقدمت لها هدية ثمينة، وهي عبارة عن حزام ذهبي. فكانت هذه العملية بمثابة جسر عبرت به الشبكة نحو الوزير الاول الذى طالب بدوره بمبلغ ١٥٠ الف درهم، مقابل الغاء قرار الاعتقال الصادر في حق عناصر الشبكة الصهيونية. وذلك باعتبار أن الوزير الاول يشغل في نفس الوقت منصب وزير العدل، ولكن بما انه لا يمارس عمليا مهام وزارة العدل، فقد احال القضية ـ طبعا بعد أن تسلم المبلغ المطلوب نقدا ـ على الامين العام لوزارة العدل، الذى لم يتردد هو الاخر كالعادة، بطلب نصيبه من الصفقة، وكان من الطبيعي ان يطالب بقدر اقل من الذى تسلمه الوزير الاول، فاكتفى بمبلغ ١٠٠ الف درهم...

فمقابل هذه المبالغ "الزهيدة" ثم ابتكار قوانين ومسطرات جديدة لم تعرف حتى الان لدى كافة التشريعات، بحيث قام الامين العام لوزارة العدل باخراج سيناريو امام المحكمة الابتدائية بمكناس يهدف الى طلب اطلاق سراح أناس غير معتقلين اصلا. ومن اجل انجاح هذا السيناريو اضطر الكاتب العام أن يوقف بواسطة الهاتف جلسة المحكمة لفترة معينة ريثما يتم انجاز فصل من فصول هذا السيناريو.

وقد توجت هذه المهزلة بفصل اخير، اذ بعد صدور قرار المحكمة كما أراد المخرج، امتطت العناصر المطلوبة من الشرطة، سيارة رسمية تابعة للدولة قادتهم نحو السجن المركزى بمكناس، حيث تم تسجيلهم ضمن لائحة المعتقلين، وفي نفس اللحظة سجلوا ضمن لائحة المفرج عنهم مؤقتا.

وهكذا، ثم اقفال ملف التحقيق رقم: ٩٥.

الاختيار الثوري

ALPHA-CONCEPT
11. RUE DE LA PIE
78730 ROCHEFORT-EN-YVELINES
الاشتراك السنوى
30 ف. ف. او ما يعادله
الحساب البريدى
C.C.P. 115150 D - LA SOURCE
COMMISSION PARITAIRE
N° 60800
DISTRIBUTION: N.M.P.P.
IMPRIMERIE:
J'IMPRIME - GARCHES
DIRECTEUR DE PUBLICATION:
MAURICE BLANC

كلمة العدد

ترددت في الفترة الاخيرة اشاعة ـ لا نستطيع تأكيدها أو نفيها ـ تقول أن بعض "الزعماء الوطنيين" قد تلقوا من الملك رسالة مشاورة، يفصح فيها عن عزمه على اجراء استفتاء بالصحراء قصد الوصول الى حل سياسي للقضية. وفي ذات الوقت تتأكد أصداء اللقاءات المتعددة التي تمت وتتم بين ممثلي النظامين المغربي والجزائرى في عدة مناطق من أوروبا والجزيرة العربية... وفي كلتا الحالتين ـ وكما أسلفنا في أعداد سابقة ـ فلقد بات واضحا الان، أن كل تحركات النظام المغربي السياسية، تسير في اتجاه البحث عن مساومة جديدة تكون على حساب قضيتنا الوطنية وعلى حساب مصالح الحركة الوطنية والجماهير الشعبية عامة. وهذا هو سر التصعيد الذى يلاحظ في لهجة بعض الجهات الوطنية تجاه النظام، وكذا "مسلسل المغازلة" الجديد بين النظامين المغربي والجزائرى.

ان الواجب النضالي أمام هذا الوضع، يستدعي منا ملاحظتين أساسيتين:

أولا: نحن لسنا اطلاقا ضد تصعيد اللهجة ضد النظام... الا أن هذا التصعيد، يبقى من باب الديماغوجية ليس الا، اذا لم يكن مصحوبا بالاجراءات العملية المطابقة له، وخاصة ضرورة فك الاجماع الوطني المزعوم، والانسحاب من التجربة "الديموقراطية" المشوهة، وبالتالي العودة الى الخط النضالي الوطني المستقل، وبناء الوحدة الوطنية الحقيقية حوله، بمساهمة كل القوى الحية بالبلاد.. ودون هذه الاجراءات العملية الملموسة يبقى "تصعيد اللهجة" مجرد مهاترات جوفاء..

ثانيا: وازالة لكل غموض أو ابهام، نؤكد أننا لسنا دعاة حرب، ونذكر أننا في الوقت الذى كان فيه الجميع يدق طبولها، كنا من جهتنا نناشد القوى الوطنية والتقدمية في المغرب العربي بضرورة الحوار بهدف "ايجاد بديل تقدمي" يوحد كل طاقاتها ضد العدو المشترك: الامبريالية وحليفتها الرجعية المحلية.

الا أن الحوار الذى ندعو اليه ليس في أى حال من الاحوال، العودة الى ما سمي بـ"مغرب الدول"، أى التحالف الفوقي بين الانظمة، الذى أدانته في السابق كل القوى الحية بمنطقتنا، والذى من شأنه أن يشكل في الوقت الراهن ضربة موجهة ضد القوى التقدمية في البلدين.

الحوار الذى ندعو اليه باستمرار، هو الذى يرمي الى ارجاع الصورة على حقيقتها، ووضع التناقضات الحقيقية في مكانها الطبيعي، وازاحة كل الحواجز المزروعة في طريق الشعبين والهادفة الى اذكاء الشوفينية والاحتراق الداخلي فيما بينها. وهذا يعني اجمالا، وكما أسلفنا غير ما مرة:

ـ التخلي عن الاطروحة الانفصالية والتسليم بحق الشعب المغربي في سيادته الوطنية ووحدة جماهيره من الشمال الى الجنوب، وذلك في اطار التمييز الواضح بين مصالح هذا الشعب، ومصالح النظام المسلط عليه.

ـ بلورة الخط النضالي المستقل للحركة التقدمية المغربية وانهاء "الاجماع الوطني" المزعوم.

ـ النضال المشترك للقوى التقدمية في مجموع المغرب العربي ضد الامبريالية والرجعية، مزودة بالنظرة الشمولية التي جعلت من شعار المغرب العربي تاريخيا، وتجعل منه حاليا، شعارا استراتيجيا دائما، هو وحده الكفيل بتجاوز العراقيل و"القنابل الموقوتة" التي زرعها الاستعمار في طريق تحرير الشعوب وتقدمها.